منطـــق اللغـــة ومنطق العقل

q د. الشريف بوشحدان *

مقدمة:

رافق المنطق دراسة اللغة عند الغربيين منذ الفترة اليونانية، وسار معها جنباً إلى جنب لقرون عدّة، وكاد يكون المنفذ الوحيد لفهمها وتحليلها. وكان أرسطو (384 – 322ق.م) قد اعتبر المنطق الأصل في دراسة اللغة، وحدث تداخل كبير بين ما هو لغوي وما هو فكري منطقي، وأصبح الطابع العقلي هو الإجراء المهيمن على الدراسات اللغوية، وكانت نتيجته انعدام الموضوعات التي تتناول اللغة مفصولة عن الفكر. وليس هدفنا من هذه الدّراسة التركيز على الآثار السلبية للمنطق الحملي الأرسطي، بل التأكيد على أنَّ المنطق لا يُحصر فيما جاء به أرسطو، وعلى أنّ أية دراسة للغة لا تخلو من منطق معيّن يحكمها، وهو ما سنتناوله في القسم الأول من هذه الدّراسة. وأما في قسمها الثاني فسنركّز على اللغة العربية ونؤكد على أنّ النحو العربي ــ وخصوصاً الذي جاء به النحاة الأوائل منذ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ)

ومن جاء بعدهما من النحاة الأفذاذ يستنبط في مجمله من واقع اللغة وواقع خطاباتها وكان هؤلاء النحاة قد توصّلوا ــ في زمانهم ــ إلى نتائج علمية جدير بنا أن نعتني بها وننطلق منها لأنّها لا تقلّ أهمية عمّا توصّل إليه الدرس اللغوي عند الغربيين في عصرنا الحاضر. فما علاقة اللغة بالمنطق تاريخياً؟ وما منطق العلاقة بينهما؟ وما الفرق بين التحديد اللغوي والتحديد المنطقي؟ وما العلاقة بين المنطق الرياضي والتحليل النحوي؟ وما هو منطق العرب في دراسة اللغة؟ وما هي الأسس التي اعتمدوها في تحليلهم لعناصرها وضبط قواعدها؟ هذا ما نحاول معالجته في هذه الدراسة.

1 ــ اللغة والمنطق (علاقة تاريخية)

اعتبرت اللسانيات الحديثة بديلاً للنحو التقليدي منذ أن عدّ **دوسوسير** اللسان "نظاماً ينبغي أن تُعتبر فيه الأجزاء مرتبطة بعضها ببعض"(1)، وأن تُحدد قيمة أي عنصر فيه بالحضور المتزامن لغيره من العناصر(2).

وكان **سوسير** قد رأى في مقدّمة **"محاضراته" النحو التقليدي** في عمومه نحواً معيارياً (Normative) ساد قروناً من الزمن، تأسّس مع اليونانيين واستمر مع الفرنسيين بفضل علماء بور ــ رويال (Port-Royal) في النصف الثاني من القرن السابع عشر(3).

* أكاديمي وباحث، يعمل في جامعة باجي مختار ــ بعنابة بالجزائر.

وكان هؤلاء قد بنوا نحوهم على المبادئ المنطقية الأرسطية وفلسفة **"ديكارت"** (Descartes)، وكانت غايتهم "الخروج إلى نحو عام ببنائه على المفاهيم العامة التي استخرجها **أرسطو** من مجاري لغته الخاصة"(4)، وهذا مؤشر على أنّ نحاة بور-رويال أرادوا عقلنة النحو بتوفير الشروح المنطقية للظواهر اللسانية، والوصول إلى قواعد تحكم كلّ اللغات **(النحو العام)**(5). وهذا معناه أنّ النحاة الغربيين في تلك الفترة وما بعدها لم يكونوا يفرّقون بين ما هو لغوي لفظي، وبين ما هو منطقي عقلي، وكان هناك تداخل كبير بين البحث اللغوي وعلوم المنطق عامة.

وفي هذه الفترة أيضاً (النصف الثاني من القرن 17)، بدأ الغربيون يفكّرون في إمكانية الفصل بين اللغة والمنطق وكانت أول محاولة في هذا المجال من الألماني **ولهلم ليبنيتز** (1664-1716) (G.W. Leibniz) الذي سعى إلى التمييز بين المنطق واللغات الطبيعية، فجعل للمنطق لغة تجريدية شبيهة بلغة الرياضيات، تستعمل فيها الرموز مثل (p, q, t) لوصف بعض الأقوال (العبارات)، وأصبح للمنطق موضوع مستقل هو الفكر وعمل العقل (Raisonnement)، أُطلق عليه المنطق الصوري (La logique formelle)(6).

وجاء **هومبولت** (1767-1835) W. V. Humboldt ليؤكد على الصفة الإلزامية لوجود اللغة بجانب الفكر لأنّها وسيلة من وسائل تحقيقه وتحويل المعاني الغامضة إلى أفكار واضحة(7). **ورغم التلازم الذي أكّد وجوده هومبولت بين اللغة والفكر فإن تلميذه شتاينتهال (1823-1899) Heymann Steinthal قد برهن على انفصال اللغة عن المنطق وعدم التلاقي بين مقولاتهما ولا شيء يجمعهما**(8).

وفي بداية القرن العشرين شرع المناطقة واللسانيون في توجيه انتقاداتهم للمنطق الأرسطي. ومن هؤلاء **الإنجليزي "برتراند رسل"** (1872-1970) "B. Russel" الذي توصل في أبحاثه إلى ضرورة الإطاحة بالمنطق الأرسطي الحملي، منطق الجوهر وأعراضه، لأنّه في نظره عاجز عن التعبير عن العلاقات التي هي أهم موضوعات الفلسفة، وإن كانت العلاقات عنده ينبغي أن تكون خارجيّة(9).

وقد أفرد اللساني الفرنسي **"إميل بنفنيست"** (1902-1976) "Emile-Benveniste" في كتابه "problèmes de linguistique générale" مقالاً بعنوان: "مقولات اللغة ومقولات الفكر" (Catégories de pensée et categories de langue)، بيّن فيه أنّ التفكير والتحدّث نشاطان متمايزان لكنهما مترابطان متضامنان، لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر؛ فالفكر لا يتّضح إلا بواسطة اللغة، واللغة لا تؤدي وظيفتَها إذا لم تكن مشحونة دلالياً(10).

إن أهم إنجاز منهجي قدّمه المناطقة للسانيين تمثّل في الفصل بين ما ينتمي إلى الصيغ اللفظية وما ينتمي إلى محتوياتها الدلالية، وهو ما عملت الدراسات البنوية على تطبيقه بكيفية صارمة. نذكر من هؤلاء المناطقة **"لودفيغ فيتغنشتاين"** (Ludwig Wittgenstein) و**رودولف كرناب** (Rudolf Carnap) و**"براتراند رسل"** (B. Russel). وقد اهتدى هؤلاء إلى فكرة ربط اللغة بالواقع حيث رأوا فيها حلولاً لكثير من المسائل الفلسفية التي عجز المنطق الصوري عن توضيحها؛ فقد رأى **"فيتغنشتاين"** في كتابه الموسوم "رسالة منطقية فلسفية"(11)، "أنّ السؤال عن تحليل قول ما هو في الواقع مجرد سؤال عن الطريقة التي نستخدم فيها القول في سياق ما أكثر من أن يكون السؤال عمّا يعنيه القولُ في الواقع"(12). وعليه فإن الارتباط بالواقع وفهمه لن يتحقق ــ **في نظر فيتغنشتاين** ــ إلا باستعمال اللغة العادية. وهي تلك التي يستخدمها متكلّمون عاديون في التعامل العادي اليومي، حتى إن الإرباك الفلسفي إنما يحدث ــ في اعتقاده ــ من سوء توظيف اللغة العادية(13). فقد جاء في رسالته أن "اللغة المنطقية تفتقر إلى الدقة حيث الكلمة الواحدة تستخدم بأكثر من معنى، وفضلاً عن غموض اللغة فإن هذه اللغة لا تتطابق مع المنطق المحايث للفكر"(14). وجاء فيها أيضاً أن "معظم الأسئلة والقضايا التي يقولها الفلاسفة إنّما تنشأ من حقيقة كوننا لا نفهم منطق لغتنا"(15).

ويرى فيتغنشتاين أنّ الغموض الذي يكتنف اللغة العادية إنّما ينشأ بسبب أن سطح اللغة يخفي البنية المنطقية التي يتضمنها، وهذا لا يدل على أن اللغة العادية فاسدة منطقياً، وأنّ **فيتغنشتاين** يفكر في إيجاد لغة صورية اصطناعية، بل إن الجهاز الرمزي الذي يستخدمه لا يمنعه من التخلي عن لغة الاستعمال اليومي(16) لأنّه لا يحل محلها إلا إذا كان الخطاب مهدداً بالوقوع في اللامعنى(17).

وفي البحث عن منطق اللغة العادية آمن فتجنشتاين وفلاسفة أكسفورد بأنّ توظيفها يتحقق بقيام دراسات تنظّم كلّ الاستعمالات اللغوية في إطار "نظرية بنية اللغة العادية"، وحاولوا البحث عن القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك، تحت هذا الظرف المعيّن أو ذاك، ذلك أنّ العبارات أصناف بحسب وظيفتها في التواصل اليومي كالاستفهام والتعجب والأمر والعبارات القيمية(18) التي هي الأحق بالاستعمال، فتوصلوا إلى الكشف عن أصناف جديدة من الأقوال هي الأقوال الإنجازية أو أفعال الكلام (Actes de parole) التي قال بها **أوستين** (Austin)، واحتجّ لها ووضّحها في

محاضرة له منشورة في كتابه: "How to do things with words" سنة 1962(19).

وكان **"أوستين"** مقتنعاً بأنّ أفضل طريقة لمعالجة الأحداث والوقائع هو الانسياق وراء اللغة العادية (Langage ordinaire)، إذ الواقع لا يلامس مباشرة بل باللغة فقط(20). واللغة العادية ليست مبتذلة كما يظن الناس، فكلماتها تُستعمل أيضاً بحذق ودقة لتحقيق فروق دلالية كثيرة لم يفكر فيها الفلاسفة. وفي هذا المجال تتجلّى قيمة التعابير العادية؛ إنها تجسد كل المعاني التي استحسنها الأشخاص خلال قرون من الزمن؛ إضافة إلى مختلف التراكيب التي قاموا بوضعها بالتجربة من جيل لآخر(21).

فاللغة العادية في نظر **"أوستين"** لا تُدرس لذاتها، إنما ندرسها لأنها توفر لنا بثرائها تعابير متنوعة متعددة لتلفت انتباهنا لتنوع تجاربنا وغناها(22). فاللغة تصبح وسيلة لملاحظة الأحداث الحقيقية التي تمثل تجربتنا ونصبح من دونها لا نرى شيئاً(23).

إنّ الأقوال الإنجازية عند **أوستين** ليست مجرّد عبارات صادقة أو كاذبة، أو وصفاً أو تقارير من أي نوع كما يتبادر إلى الذهن من حالة "أنا أعرف" فنعتقد أنّها تقرير على مستوى معرفي، إذ ليست هي مجرد أقوال، بل أفعال"(24).

ولعل أهم ما نختم به حديثنا عن فلاسفة أكسفورد أنّهم رأوا للغة العادية منطقاً جعلها ترتبط بالواقع وهو الاستعمال، ومن ثمّ فهم "على يقين من أنّ التحوّل بالفكر من النسق الفلسفي إلى الأنماط اللغوية سيجعله على وعي بالطرق الكثيرة التي يستخدم فيها اللفظ. وليس هذا أمراً غريباً أو تافهاً، بل هو اتجاه بنّاء إلى حدّ كبير"(25).

2 ـ الأدلّة اللغوية والأدلة المنطقية:

لقد أفضت الدراسات الفلسفية واللسانية عند الغربيين إلى نتيجة هامة مفادها أنّ البنى اللغوية لا توازي المنطق العقلي بل تختلف عنه اختلافاً كبيراً، إذ لكل لسان منطقه الخاص به، ولا علاقة له بالمنطق العقلي. فمنطق الاستعمال يستنبط من الاستعمال السليم بكل أبعاده التداولية، فيُنتج لنا قواعد وحدوداً، هي في حقيقتها تجريبيّة لا عقلية. وإذا كان الفكر يستوعب اللغة فلأن عناصرها منسجمة متآلفة فيما بينها، وكل منها يحتاج إلى الآخر؛ فالفكر يحتاج إلى اللغة وغيرها من الأنظمة التبليغية لتحليل الواقع وفهمه(26)، واللغة تحتاج إلى الفكر من أجل الاستنتاج والتعميم والتنظيم.

إن اللغة لا تتوازى مع الفكر، ومع ذلك فإنها تشكل بنياناً محكماً منسجم العناصر. وليس تفسير العالم لهذا البناء وتعليل ظواهره إلا علماً بكيفية حصول اللغة لا علماً باللغة ذاتها. والمنطق العقلي (غير الأرسطي) ضروري لمعرفة كيفية حدوث البنى وطريقة إجرائها في الاستعمال(27)، وهو الذي يوفر الأدوات التي تساعد على التحليل العلمي للغة، وهو غير الأحكام والاستدلالات التي توظف لدراسة القوانين الوضعية، وعليه "فإن المحاكمات والاستدلالات التي تتناول القوانين الوضعية هي التي يجب أن تخضع للمنطق العقلي"(28).

يتّضح مما تقدم أن المسند إليه ليس بالضرورة حكماً منطقياً، وهما غير الموضوع والمحمول اللذين يصحّ أن يكون الكلام في إطارهما صدقاً أو كذباً، وهو تضييق لحقيقة الكلام التي تتجاوز إطار الخبر والإنشاء. غير أن المسند والمسند إليه قد التبسا "على النحاة العرب المتأخرين والنحاة الغربيين التقليديين بصفة خاصة ونتج عن ذلك الخلط بين ما هو راجع إلى الإفادة وما هو مرتبط بالأحكام المنطقية"(29).

وفيما يلي ذا المخطط الموضّح للفرق بين اللغة باعتبارها وضعاً ونظاماً من جهة، وباعتبارها استعمالاً وخطاباً من جهة أخرى، وهي في كل ذلك لفظ واستعمال.

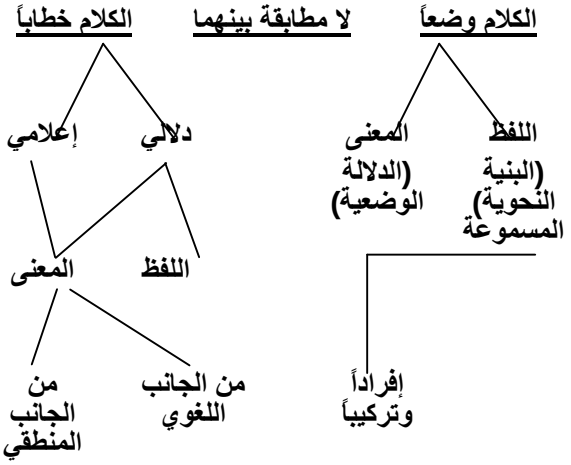

هذا المخطط مستوحى من مبادئ (النظرية الخليلية الحديثة)

3 ـ من الصعب أن نقدّم تحديداً شافياً كافياً لكلمة ما إذا اقتصرنا على التحديدات الدلالية لأن الكلمة لا يوجد ما يعادلها دلالياً باتّفاق اللسانيين المحدثين.

يرى **أرسطو** أن التحديد (التعريف) يتمّ بالإجابة عن سؤالين؛ إلى أيّ جنس (genre) أعمّ ينتمي الشيء؟ وما هي صفاته المميّزة (traits distinctifs) التي تمكّن من إحداث الفرق بينه وبين الأشياء التي تنتمي إلى ذلك الجنس؟ تسمّى الإجابة عن السؤال الأول التحديد بالجنس (Définition par genre)، والإجابة عن السؤال الثاني التحديد بالفصل (Définition par difference)(30) ويعدّ تحديد **أرسطو** تصنيفيّاً (classification) انطلاقاً من فكرة

أنّ الأشياء يتضمن بعضها بعضاً، في حين توجد عناصر لسانية كثيرة لا يمكن إيجاد ما تحيل إليه في العالم الخارجي (الواقع)، ولا يمكن تفسيرها انطلاقاً من فكرة الاندراج التي تعتمد على النظرة السكونية التقطيعية التي تتعامل مع ذوات العناصر لا من خلال أحداثها في العملية الكلامية.

أمّا التحديد اللساني فيتجلّى في إطار تعريفٍ للكلمة دون ربطها بمرجعها في العالم الخارجي، أو بإيجاد ما يقابلها في لغة أجنبية. وهذا ليس بالأمر الهيّن؛ فمن الوسائل اللسانية لجوء واضعي المعاجم إلى البحث عمّا يكافئ اللفظ دلالياً داخل اللغة ذاتها (الترادف)، كأن تقول: "العلم هو المعرفة"، أو بما يضادها كقولك: "الصوم ضد الإفطار"، أو باللجوء إلى أساليب معادلة، أي إعادة القول بكيفية مختلفة (paraphrase)(31).

والواقع أن الكلمة في المعجم تنتمي إلى الوضع الأول حيث الاتّفاق على محتواها محقق بين أفراد المجتمع لأنه محتوى مجرد مبهم، ولولا هذا التجريد والإبهام لما استطاع اللفظ أن يؤدي المقاصد والمعاني الكثيرة المتنوعة التي يراد تبليغها. لذلك فالتحديد الجامع المانع لا يحصل إلا بالعودة إلى المواقع التي تحتلها الكلمات داخل الكلام أثناء ممارسته دون اللجوء إلى التحديدات الفلسفية أو المنطقية، يقول د. **عبد الرحمن الحاج صالح** متحدّثاً عن أهمية المواقع اللغوية في تحديد الكلام: "فبتلك المواقع التي يشاهدها اللغوي في الكلام المسموع يستطيع أن يعرف بالموضوعية المطلقة أنواع الأداء وتشعبات المعاني الجزئية، ثم بالنظر في كيفية تقابل بعضها لبعض وتعاقبها على الموضع الواحد، ودخول هذه على تلك يستطيع أيضاً أن يكشف عن وضعها ونظامها دون اللجوء إلى حكم سابق أو إلى أي منطق غير منطقها"(32).

4 ـ بين المنطق الرياضي والتحليل النحوي:

بدأ الاهتمام حديثاً بمعالجة المعلومات على شكل الصياغة المنطقية الرياضية في الدرس اللساني بعد أن قام **تشومسكي** (N. Chomsky) بصياغة نظرية المكوّنات القريبة (Constituants immédiats) بفضل معرفته للرياضيات(33). وقد أدرج هذا التوجه من البحث اللساني تحت ميدان الأنحاء الصورية (Grammaires formelles) التي تنسجم كثيراً مع نظريته اللسانية التي أطلق عليها **النحو التوليدي (Grammairs generative)** وهو نمط من النحو البنائي المتعلّق بدراسة تراكيب الجمل، أتبعه بنمط ثانٍ هو النحو التحويلي (Grammaire transformationnelle) وقد تضمنهما كتاباه: "البُنَى التركيبيّة" "Syntactic structures".و"مظاهر النظرية التركيبية" "aspects of the theory of syntax". ويرى **تشومسكي** أنّ التحليل اللساني قوامه المتكلم صاحب اللغة (Locuteur natif). وعلى عالم اللسان أن يعتمد على المتكلم الناطق الأصلي لمعرفة القوانين التي تمكّن من الكلام ثم "يبدأ بصياغة الفرضيات الشكلية المؤدية إلى نظرية لسانية شاملة، ثم إن عليه أن يبرهن على صحة نتائجه بدقة وموضوعية"(34).

إنّ أسمى ما يقدّمه النحو لعالم اللسان هو التمييز بين التراكيب النحوية والتراكيب غير النحوية. ويُعتَمد في ذلك على حدس "المتكلم المستمع المثالي" الذي يحكم بصحّة الأقوال وخطئها بفضل الاستحسان "Acceptabilité" أو عدمه، وعليه فإنّ هذا النحو ـ في نظره ـ صالح لتوليد كل الجمل النحوية (المستقيمة) في اللغة.

إن اعتماد **تشومسكي** على نظرية المكوّنات المباشرة (Constituants immésiats) في تحليل الجمل إنّما يهدف إلى توليد مجموعة لا نهائية من الجمل المستقيمة في لغة من اللغات، وأن يصف كلاً منها وصفاً دقيقاً لبنيتها، أو الوقوف على درجة انحراف الجمل غير المستقيمة اعتماداً على أصول معيّنة(35).

ينطلق تحليله من الجملة (العبارة) بتجزئتها إلى مجموعتين من الكلم، كل منها تسمّى مكوناً مباشراً، تجزأ كلّ منهما إلى مكوّنين مباشرين، وهكذا حتّى نصل إلى المكوّنات النهائية بتطبيق مجموعة من القواعد العلمية المستنبطة من الرياضيات والمنطق الرمزي(36).

وقد وفّق **تشومسكي** في وضع تمثيل شجري لتحليل الجمل إلى مكونات مثلما وفّق في نقده للبنوية الوصفية في جوانب متعددة، وكشف بشكل واضح عن النقائص التي يتّسم بها التحليل البنوي الوظيفي. يرى د. **عبد الرحمن الحاج صالح** أنّ **تشومسكي** "قد بيّن أن التحليل الذي اختص به الوظيفيون خاضع لتوالي عناصر الكلام وله إذن شكل خطّي وتسلسلي، وبالتالي ليس له إلا بعد واحد (إذا ليس له أيّ عمق)"(37).

إن **تشومسكي** رغم توفيقه في نقد البنوية، لم يتخلّص من طريقة البنويين الوصفيين القائمة على التحليل الاندراجي المبنيّ على وجود شيء داخل شيء آخر (Inclusion)، ومجموع اندراج مكونات الجملة بعضها في بعض هو الذي يشكّل بنيتها. يعلق د. **عبد الرحمن الحاج صالح** على هذا التقسيم الاندراجي للنظام اللساني بقوله: "وهيهات أن تنحصر بنى الكلام البشري في هذه القسمة الذاتية"(38).

5 ـ أسس التحليل الخليليّ لنظام اللغة العربية:

لقد تفطّن عدد من الباحثين العرب إلى أهمية أعمال علماء العرب الأوائل في التحليل العلمي للغة

العربية، خصوصاً ما تضمنه كتاب **سيبويه** من أقوال **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، وأهمّ كتب **ابن جني** كالخصائص وسر صناعة الإعراب، وما أبدعه **عبد القاهر الجرجاني** في دلائل الإعجاز وغيرها من الأعمال الجليلة التي تتطلب منّا المزيد من الفحص والتأمل والبحث.

وقد مكّنت اللسانيات الحديثة من الفهم العميق لأقوال هؤلاء العلماء، وكان أهم ما توصلوا إليه أن الفكر الخليلي فكر رياضي رفيع. غير أن الدراسات التي تناولت أعمال الخليل وآراءه اقتصرت في عمومها على المحاولات الجزئية "ولم تُعالج فيها النظرية الخليلية معالجة شاملة مستفيضة بالانطلاق من النصوص المجمَع على صحتها وحدها (دون اللجوء إلى كتب التراجم المفعمة بالأقوال المشبوهة)، وبالتجرد عن كل حكم سابق (وخاصة بعض قدماء المستشرقين)، والاعتماد على الاختبار المستمر، ثم المقارنة المتواصلة بين كل أقوالهم وما جاءت به العلوم الحديثة، واللسانيات وغيرها في أحدث صورها"(39).

وقد كان الفضل للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في تأسيس نظرية لسانية أطلق عليها النظرية الخليلية الحديثة(40). تُعنى بالكشف عن المفاهيم اللغوية الأصيلة التي أبدعها علماء العرب القدامى في زمانهم وإبراز قيمتها التي لا تقل فائدة عمّا أثبتته اللسانيات الغربية.

ومن فوائدها توظيف المفاهيم الخليلية ذاتها في فهم الكثير من القضايا اللغوية التي استغلق فهمها على الباحثين في عصرنا بعد أن كان الاعتماد في تفسيرها مقصوراً على معطيات اللسانيات الحديثة(41). لذلك عمل صاحبها على جعل النظرية اللغوية قادرة على تفسير أكبر عدد من الظواهر اللغوية عامة وما يرتبط باللغة العربية على وجه الخصوص. وهذا بعد اقتناعه بعمق التحليل اللغوي الخليلي وبصحّة النتائج المتوصّل إليها بفضل الاختبار المتواصل لمضامين أقوال القدامى. وعليه فإن النظرية الخليلية الحديثة تؤكد على ضرورة أن يتّسم أي تحليل للغة بما يلي:

5ـــ1 ـــ ضرورة التمييز بين الوضع والاستعمال: سواء تعلّق الأمر باللفظ أو بالمعنى، فاللفظ في الوضع غيره في الاستعمال وكذلك المعنى. أمّا الوضع فيطلق على اللغة من حيث هي "مجموعة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية تندرج فيها"(42). أما القياس بالنسبة للوضع "فهو المعقول من هذا الوضع، أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكلٍ تفريعي (من الأصول إلى الفروع)"(43).

أما الاستعمال "فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب"(44). فالوضع مخزون لغوي، وليس كل ما يتضمنه الوضع من عناصر لغوية يخرج إلى الاستعمال، فالقياس عملية عقلية، والاستعمال عملية لغوية، وليس كل ما يقبله القياس يحدث في الاستعمال، بل إن الاستعمال قد يرفض القياس لأن له قوانين تختلف عن القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس.

وإذا كان استنباط القواعد من الاستعمال الفعلي للغة مبدأ أساسياً في المناهج اللسانية الحديثة، فإن اللغويين العرب الأوائل قد أخذوا معظم اللغة من أفواه العرب الموثوق بعربيتهم. فقد سجّل لنا الرواة الكثير من الأحاديث العادية والمحاورات اليومية بين العرب اعتماداً على السماع وقوة الحافظة. فنظرة في كتاب **سيبويه** تبيّن أن معظم ما استنبط من القواعد كان من الكلام العفوي الذي يدور بين عامة الناس في البوادي، وهذا هو التعبير الفصيح غير المتكلّف، وليس بالضرورة أن يكون من كلام الشعراء، وقد عرفه **د. عبد الرحمن الحاج صالح** بقوله: "هو الذي وصفه باستفاضة العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب وسمعوا منهم، ودوّنوا كلامهم واستنبطوا قوانين هذا التعبير، ونبّهوا على المطرد منه والكثير والنادر والمقيس وغير المقيس، ولا سبيل إلى وجود هذه الأوصاف إلا عند النحاة واللغويين الذي شافهوا بالفعل فصحاء العرب وعند أهل الأداء"(45).

إنّ الكلام العفوي هو المادة اللغوية التي شكّلت منبع المعرفة اللغوية الأصلية عند علمائنا الأوائل أمثال **أبي عمرو ابن العلاء** (ت 154هـ) وهو من القرّاء المشهورين، و**أبي عبيدة اللغوي** (ت 209هـ)، و**الخليل بن أحمد** وكان ذا معرفة واسعة بكلام العرب الفصحاء. يُروى أنّ **الكسائي** سأله بعد انبهاره بكثرة ما يحفظ: "من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"(46).

وبالعودة إلى ما دوّنه هؤلاء اللغويون يتّضح أنّ القياس عند النحاة العرب مستنبط من الاستعمال "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". فمعظم ما توصّل إليه **سيبويه** مردّه كثرة ما تواتر من أقوال العرب في محادثاتهم. نجد ذلك في عباراته: "لأنّ هذا أكثر في كلامهم وهو القياس"(47). وهذا النحو في الكلام كثير"(48).

5-2ـ التحديد الجامع المانع في هذه النظرية لا يكون فلسفياً أو ميتافيزيقياً: بل يحصر "ما تؤدّيه العناصر اللغوية (دلالات ومدلولات) في الكلام من معان جزئية بالإحاطة بجميع مواقعها في الكلام، أو بكيفية حدوثها لأنّ اللسان لا يتحدد مضمونه المادي

والصوري إلا على أساس المواقع(49) التي تقع فيها وتتعاقب عليها عناصره إمّا في درج الكلام فيما يخصّ العناصر الدالة، وإمّا في مدارج الجهاز الصوتي فيما يخصّ العناصر غير الدالة، وذلك مثل مدلولات الألفاظ فإنها لا تتحدّد إلا بسياقاتها لا بما تذكره القواميس من معانيها"(50)، دون الاستعانة بأحكام سابقة أو قوانين غير قانونها اللغوي.

فالتحديد العربي إذن تحديد لغوي غير منطقي عقلي، وهو الذي اتّبعه النحاة العرب الأولون في تعريفهم للوحدات اللغوية بما يدخل عليها من أدواتٍ وما يلحقها من علامات، وهو الذي سمّاها من جاء بعدهم بالرسم أو الحد الرسمي(51).

5- 3- التحليل العلمي العربي يتجاوز مجرّد الوصف للظواهر اللغوية إلى وصف كيفية إجرائها:

إنّ المتفحص لأعمال النحاة العرب الأوائل وخاصة **الخليل بن أحمد** وتلميذه **سيبويه** يجد أنّ تحليلاتهم مستوحاة من اعتبارهم اللغة أداةً للتبليغ والتخاطب بالدرجة الأولى، إذ لم يكتفوا بمجرّد الوصف للظواهر اللغوية والوقوف عند ذواتِ عناصرها، بل تجاوزوها إلى وصف ما يقوم به المتكلم عند إحداثه للكلام(52). وقد مكنهم ذلك من وصف الكثير من الظواهر المرتبطة بالعربية وصفاً عميقاً يتماشى مع طبيعة المعرفة التي لا تنحصر في التصنيف بـ"حصر عناصر اللغة بتحديد الأوصاف الذاتية وكيفية تقابلها"(53) بل تشمل أيضاً "معرفة كيفية مجراها في استعمال المتكلّم لها". وهذا هو سرّ الاختلاف بين النحو العربي والتحليل البنوي والغربي.

فالتحليل البنوي الغربي يقوم على وصف الظواهر وتصنيفها، فهو يعمد إلى تقطيع الكلام باعتماد تقنية الاستبدال (استبدال قطعة لغوية بأخرى عند البنويين الأوروبيين)، وتقنية التجزئة إلى أقسام، تقسّم بدورها إلى أقسام بشكل اندراجي وهكذا (وهو التقسيم إلى مكونات أساسية أو مباشرة كما هو عند التوزيعيين الأمريكيين).

والحق أنّ اللغة ليست نظاماً جامداً من الوحدات اللغوية إنّما هي عمليات وإجراءات تجري على تلك الوحدات(55). وهذا هو المنهج المتّبع في التحليل اللغوي عند نحاة العربية الذين ربطوا الكلام بالتبليغ، واعتمدوا على قاعدة التحويل من الأصول إلى الفروع والعكس، وهي وسيلة هامة في التوليد اللغوي إفراداً وتركيباً، يقول **د. عبد الرحمن الحاج صالح**: "التفريع على الأصول مفهوم ينبني عليه النحو العربي كلّه، بل علوم العربية كلها"(56). وهذا الإجراء يختلف اختلافاً بيّناً عن التحليل البنوي عند الغربيين.

فعلى المستوى الإفرادي لا تقطّع الكلمة مع سوابقها ولواحقها كما هو حال اللغات الهندية الأوروبية، بل تحلّل إلى عناصر مجردة هي صيغ الكلم والمواد الأصلية. لذلك أوجد العرب الميزان الصرفي، وهو أداة تصريف يمكن بواسطتها الإلمام بجميع مفردات العربية، وبفضلها يتسنى للمتكلم أن يبني من تلك الأصول ما يفي بمقاصده(57). وانطلاقاً من هذه القاعدة، وبناء على أنّ الأصل يُبنى عليه ولا يُبنى هو على غيره فقد اعتبر النحاة أنّ النكرة أصل المعرفة، والمفرد أصل الجمع، والمذكر أصل المؤنث، وهي نظرية لسانية "تعتبر الأصل هو الشيء الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة "ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه"(58). يقول **سيبويه** عن النكرة "واعلم أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكناً لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة"(59).

لا ريب أن الدراسة النحوية عند العرب القدامى كانت في إطار الجملة، وأنّها أعمق بكثير من تصورات المحدثين أنفسهم. وليست الجملة عند القدامى مجرّد ضم كلمة إلى أخرى، بل تدرس في إطار بنية جامعة لأنواع كثيرة من الجمل تحلل بنوياً إلى مستويات متعددة(60). ينطلق التحليل العربي من مفهوم اللفظة(61)، وتتألف من الكلمة المتمكنة مع مراعاة ما يدخل عليها من زوائد يميناً وشمالاً، كل في موضعه، وهي اسمية ولفظية(62)، وهي قطعة كلامية تعادل مجتمعة كلمة واحدة، أي بمنزلة الاسم الواحد المنفرد على مذهب **سيبويه** (63) الذي يجعلنا نعتبر لفظة مثل "خرجا" في عبارة مثل "الزيدان خرجا" كلمتين، ويعتبر التنوين في "كتابٌ مفيد" كلمة لإمكانية تعويضه بكلمة "زيد" في "كتاب زيد".

والعرب خلافاً للغربيين انطلقوا في تحليل اللغة من واقع اللفظ وواقع الخطاب، ولم يفترضوا مفاهيم وتصورات مسبقة كمفهوم الجملة مثلاً، بل بحثوا عن أقلّ ما يمكن أن يُنطق به من الكلام المفيد. لذلك اعتمدوا مبدأ الانفصال والابتداء لتحديد الوحدات اللفظية التي تُعرف باستقلاليتها في واقع الحديث، فلفظة "كتاب" جواباً عن سؤال: ما بيدك؟ هي في الوقت نفسه كلام مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يُوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيداً(64). وهكذا فكلّ عبارة من العبارت الآتية: يلعب ـ لاعب ـ بالكرة ـ كرة كبيرة، يمكن أن تنفصل ولا يوقف على جزء منها، كما يمكن أن يكون كلاماً مفيداً. وهذه العبارات تترتب على أساس تفريعي لأن بعضها أساس لبعض. والأصل ما يُبنى عليه ويتحوّل إلى فروع بزيادة أدواتٍ تخصّصه؛ فلفظة "قلم" هي الأصل بالنسبة إلى "القلم" و"قلم زيد" و"بالقلم"، وهكذا فالزيادة قد تأتي يميناً كأداة التعريف وحروف الجرّ وظروف المكان، أو تأتي يساراً كالإعراب والتنوين والمضاف إليه

والصفة(65). وعلى مستوى البنية التركيبية يتحوّل التحليل إلى مستوى أعلى من اللفظة حيث يُبنى الاسم على الاسم، أو الفعل على الاسم لرابط بينهما، وهكذا فإن أقل ما ينبغي أن يتألف منه الكلام هنا هو لفظتان تمثلان "نواة التركيب" أو "البنية الأصلية" مثل: "زيد ينطلق". ويخضع هذا الكلام لعملية التحويل بزيادات على يمينه، وأخرى على يساره(66). وقد لاحظ النحاة أن الزوائد على اليمين تؤثّر في بقية الكلام وبالأخصّ "نواة التركيب" بل وتتحكم فيه أيضاً. وهذا التأثير نوعان: لفظي يتحقق بوجود عوامل لفظية مثل أدوات النصب (إنَّ وأخواتها)... أو بنية تركيبية مثل (أعلمت عمراً)، أو عامل معنوي مثل الابتداء(67) في الكلام الذي يُبتدأ باسم ويرمز له بالعلامة العدميةØ.

وقد تحصلوا على مثال تحويلي مرتب على شكل أعمدة تتدرج في الزيادة من العامل المعنوي إلى العامل اللفظي، سواء أكان كلمة أو لفظة أو بنية تركيبية، والشكل الآتي يوضح ذلك(68).

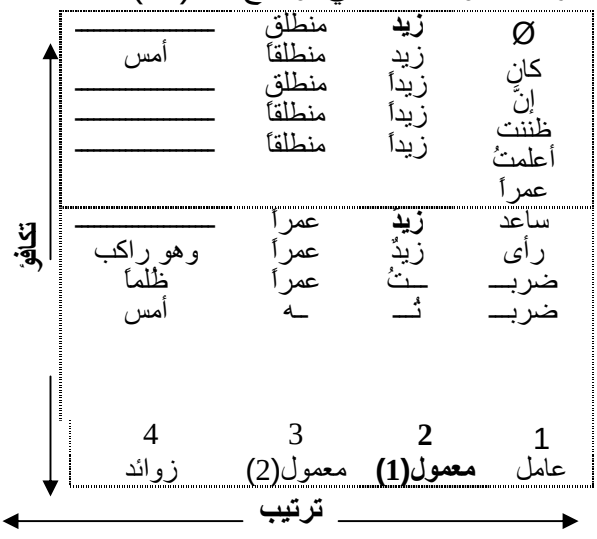

واعتبروا الزيادة التي تنشأ على اليمين عاملاً، وما أثرت فيه معمولاً. ولاحظوا أنّ المعمول نوعان؛ معمولُ أول ومعمول ثان، وتوصلوا إلى أنّ المعمول الأول (المبتدأ أو الفاعل) لا يتقدّم أبداً على عاملة (الابتداء أو ما يقوم مقامة كالنواسخ أو الفعل)، وإنْ تقدم عليه تغيرت بنية الكلام. وكان **سيبويه** قد شرح ذلك بقوله: "تقول ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أعلمتَ الآخر فلا بدّ في الأول من ضمير لئلا يخلوا من فاعل (...) لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل"(69). ويستحسن أن نشير هنا إلى أنّ هذه الوحدات هي كيانات مجردة لا تعبر عن المحتوى الدلالي. لهذا قد يتجسّد العامل في كلمة أو لفظة أو بنية تركيبية.

4-5- أن يقوم التحليل للغة على عدم الخلط بين ما يعود إلى اللفظ وبين ما يعود إلى المعنى:

إن لكل مستوى من هذين المستويين أهدافاً خاصة وطريقة متميزة في التحليل ونظاماً اصطلاحياً محدداً. وقد كشف عن هذه المسألة المنهجية الأستاذ **د. عبد الرحمن الحاج صالح** في أعمال النحاة الأوائل وخصوصاً كتاب **سيبويه** والخصائص **لابن جنّي**. ففي مجال التحليل البنوي فإنّ **سيبويه** لا يستخدم إلا مصطلحات مثل المبتدأ والمبنى عليه والمبنى للمفعول والمبنى لما لم يَسَمّ فاعله. كما يستخدم مصطلحات العامل والمعمول الأول والثاني، ويوظف مصطلح البناء مقابل الوصل عند حديثه عن العناصر الأساسية وغير الأساسية في التركيب، وهي في مجملها تخصّ مستوى التعبير وتتناول الجوانب النحوية المحضة.

وقد تحدث **ابن جنّي** عن مسألة الفصل بين اللفظ والمعنى، أي بين الجانب النحوي وبين الجانب الدلالي، ووضّح بالأمثلة أنّ الفاعل في المعنى قد يرد في اللفظ مجروراً مثل (عجبتُ من قيام زيدٍ)، كما أنّ المفعول به قد يرد مرفوعاً مثل (ضُرِبَ زيد)، ويرد الفاعل منصوباً مثل (إنّ زيداً قام) فننصبه وإن كان فاعلاً(70).

والتركيز على اللفظ في دراسة النحو لا يدل على أن النحاة وخصوصاً الأوائل منهم قد أغفلوا العناية بالمعنى، فسيبويه ينبه ــ دائماً ــ في كلامه على مقاصد العرب وتصرفهم في التعبير عن المعاني والأغراض، ويتجاوز "الوظيفة النحوية" إلى "الوظيفة الإعلامية"، وهي إعلام وإفادة المخاطب بشيء ــ بحسب ظن المتكلم ــ يكون قد جعله(71).

والفائدة أنّ عدم الخلط بين مستويي اللفظ والمعنى في التحليل قد يعود بفوائد كبيرة في المجال التعليمي، وخصوصاً في وضع الكتب والمناهج الدراسية لتعليم التراكيب اللغوية، والتحليل النحوي ودراسة النصوص وفهمها.

الخلاصة:

إن البحث اللساني عند الغربيين لم يشهد تطوّره الإيجابي إلا بعد اكتشافهم مساوئ المنطق الحملي الأرسطي، وتحوّلهم إلى الواقع اللغوي بكل تجلياته، واعتمادهم منهجاً في التحليل تُعالج فيه المعلومات اللغوية معالجة منطقية ورياضية مكّنتهم من معرفة كيفية حصول اللغة لا اللغة في ذاتها.

أما النحو العربي الذي وضع أركانه النحاة الأوائل فقد بُني على منطق لساني أبعد ما يكون عن

المنطق العقلي، مبني بدوره على تصوّر رياضي ساعد النحاة على تحليل العربية تحليلاً غاية في الدقة. إنّه منطق يولي أهمية كبيرة للاستعمال الفعلي للغة العربية ــ كما سمعت عن العرب الفصحاء ــ باعتباره مصدر المعرفة اللغوية، ولا ينطلق من معايير مسبقة. وكان هذا المنطق قد أنتج مفاهيم شكّلت أساس التحليل النحوي في اللغة العربية أهمها؛ القياس، الأصل والفرع، البناء والوصل، الموضع، الانفراد والتركيب، المنصرف وغير المنصرف، وغيرها. وهي مفاهيم تسمح ـ إن يتمّ استثمارها تكنولوجيّاً وحاسوبيّاً ـ بتطوير البحث اللغوي عامة والعلاج الآلي للغة العربية على وجه الخصوص.

الهوامش:

1 ـ انظر: cours de linguistique générale P 159.

2 ـ نفسه، ص.159

3 ـ نفسه، ص.13

4 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، مدخل إلى علم اللسان الحديث(2)، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، المجلد1، الجزء2، الجزائر، 1971، ص.65

5 ـ انظر: Henri Favrod(C), La linguistique, Edma, Paris, 1978, P15.

6 ــ انظر: Sioufi (G), Van raemdonck (D), 100 fiches pour comprendre la linguistique, Bosney, 1999, P10.

7 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، مدخل إلى علم اللسان الحديث(3)، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، المجلد الثاني (1)، الجزائر، 1972، ص24.

8 ــ انظر: Sioufi (G), Van raemdonck (D) مذكور سابقاً، ص.10

9 ـ **د. يمنى طريف الخولي**، جدلية المثالية والواقعية في التصوّر الأنطولوجي للعالم عند **برتراند رسل**، مجلة عالم الفكر، المجلد30، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص.21

10 ــ انظر كتابه المذكور طبعه Cérés editions, Tunis, 1995, Tomel, p66.

11 ـ أتمّ وضعه سنة 1919، وأعدّ للنشر **بمقدمة من برتراندرسل**، انظر: **جمال حمود**، فلسفة اللغة عند **لودفيغ فتغنشتاين**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، سنة 2009، ص.27

12 ــ **د. محمد مهران**، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص.40

13 ـ **د. محمد مهران**، مرجع مذكور سابقاً، ص.40

14 ـ **جمال حمود**، فلسفة اللغة عند **لودفيغ فتغنشتاين**، مذكور سابقاً، ص.253

15 ـ نفسه، ص.253

16 ـ نفسه، ص.257

17 ـ نفسه، ص.260

18 ـ نفسه، ص.160

19 ـ ترجمة إلى الفرنسية Giles lane بعنوان: Quand dire. C'est faire, Edition du seuil, Paris, 1970.

20 ــ انظر: J.L. Austin, Quand dire, c'est faire, (Introduction), P12.

21 ـ انظر: المرجع نفسه، ص.13

22 ـ انظر: المرجع نفسه، ص.13

23 ـ انظر: المرجع نفسه، ص.13

24 ـ د. **محمد مهران**، مرجع مذكور سابقاً، ص.171

25 ـ المرجع نفسه، ص.176

26 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، مدخل إلى علم اللسان الحديث(4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرِّسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات العدد4، الجزائر، 1974/73، ص.37

27 ـ المرجع نفسه، ص.38

28 ـ المرجع نفسه، ص.38

29 ـ المرجع نفسه، ص37.

30 ــ انظر: Sioufi (C), Van raemdonck (D)، مذكور سابقاً، ص.124

31 ـ انظر المرجع نفسه، ص.125

32 ـ أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، مرجع مذكور سابقاً، ص.40

33 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد6 ــ الجزائر، 2007، ص.11

34 ـ **د. مازن الوعر**، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية والتحويلية، محاولة سبرها وتطبيقها على النحو العربي، مجلة اللسانيات، العدد6، الجزائر، 1986، ص.26

35 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، مرجع مذكور سابقاً، ص12.

36 ــ انظر صفحة91، وما بعدها من كتاب: Noam Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, Trad, Jean Claude Milner, edition du seuil, Paris, 1971.

37 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية، مذكور سابقاً، ص.14

38 ـ نفسه، ص.14

39 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، مرجع مذكور سابقاً، ص.27

40 ــ الخليلة هي رمز للتراث العربي الأصيل الذي يجسّده **الخليل بن أحمد الفراهيدي** ومن سار على نهجه من العلماء أمثال **سيبويه** و**أبي علي الفارسي** و**الرّماني** و**ابن جنّي** و**عبد القاهر الجرجاني** وغيرهم، والحديثة دلالة على أن النظرية لا تكتفي بالترديد بل تقدّم الإضافات للبحث اللساني وخصوصاً ما تعلّق منها بتكنولوجيا اللغة.

41 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، مرجع مذكور سابقاً، ص.27

42 ـ المرجع نفسه، ص.38

43 ـ المرجع نفسه، ص.38

44 ـ المرجع نفسه، ص.38

45 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في

اللسانيات العربي، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزء الأول، الجزائر، 1972، ص163-164.

46 ـ أنباء الرواة: 258/2، نقلاً عن **د. شوقي ضيف**، المدارس النحوية، دار المعارف، ط5، مصر، 1983، ص.34

47 ـ الكتاب: 258./1

48 ـ الكتاب: 43./1

49 ـ المقصود بمواقع الكلم في الكلام هو مدى تقبلها لما يأتي قبلها وما يأتي بعدها وانسجامه معها، وقد سمّاها **الرّماني** (أحد تلاميذ **ابن السراج** المتوفى في 384هـ) بقسمة المواقع، ويقابل ذلك في اللسانيات الغربية الحديثة ما يسمى بالتوزيع (Distribution)، غير أنّ المفهوم العربي أدق وأعمق لأنّه يهتم بكيفية حدوث العناصر اللغوية من خلال مواقعها لا من خلال مجرّد الأعضاء الصائتة التي تحدثها. انظر **د. عبد الرحمن الحالج صالح**، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، مرجع مذكور سابقاً، ص.39

50 ـ المرجع نفسه، ص40،

51 ـ انظر: المرجع نفسه، الهامش، ص.39

52 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية، مذكور سابقاً، ص.23

53 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد4، الجزائر، 2006، .32

54 ـ نفسه، ص.32

55 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية، مذكور سابقاً، ص32.

56 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، مذكور سابقاً، ص16.

57 ـ **د. عبد القادر المهيري** وآخرون، النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس، 1988، ص.28

58 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربي، الجزء الثاني، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، ص.43

59 ـ الكتاب: 7/1 (طبعة بولاق).

60 ـ المستويات اللغوية في النظرية الخليلية الحديثة هي: 1ـ الحروف الصوتية، 2ـ المواد الأصلية (الصيغ وهي الكلم المتمكنة)، 3ـ الكلم عموماً، 4ـ اللفظة الاسمية (الاسم مع ما يدخل عليه من زوائد)، واللفظة الفعلية (الفعل مع ما يلزمه من ضمائر وحروف)، 5ـ مستوى بناء الجملة، وينحلّ إلى: [(عامل معمول أول)+ (معمول ثان)]+ مخصص، انظر **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، الصياغة اللغوية الحاسوبية، مرجع مذكور سابقاً، ص.22

61 ـ مصطلح لفظة في هذا التحليل من وضع **د. عبد الرحمن الحاج صالح** الذي أخذه عن **الرضي الاسترابادي** الذي اشتهر بشرحه لكتابي **ابن الحاجب**: "الشافية والكافية"، وكان **د. الحاج صالح** قد نبّه إلى أهمية المصطلح في التحليل اللساني العربي.

62 ـ انظر: د. **عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحث منشور في كتابه بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مذكور سابقاً، الجزء الأول، ص.242**

63 ـ انظر: الكتاب 50/2 و57، (طبعة بولاق).

64 ـ انظر: **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحث منشور في كتابه بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، مذكور سابقاً، ص.242

65 ـ المرجع نفسه/ ص.249

66 ـ انظر: **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحث منشور في كتابه المذكور سابقاً، الجزء الأول، مذكور سابقاً، ص.223

67 ـ الابتداء هو الخلو من العامل اللفظي، ومعناه أيضاً عدم التبعية التركيبية، وليس هو بداية الجملة كما يعتقد البعض، انظر: **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، المرجع السابق نفسه، ص.223

68 ـ انظر: **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، النحو العربي والبنوية، مرجع مذكور سابقاً، ص.40

69 ـ الكتاب: 41./1

70 ـ انظر، الخصائص: تحقيق **محمد علي النجار**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د ـ ت)، الجزء الأول، ص.184

71 ـ انظر: **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، الجملة في كتاب **سيبويه**، بحث منشور في كتابه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، مرجع مذكور سابقاً، ص291.

المراجع المعتمدة

أولاً: المراجع العربية:

1 ـ **ابن جنّي**، تحقيق **محمد علي النجار**، دار الكتاب العربي، الجزء الأول، بيروت، لبنان (د.ت).

2 ـ **جمال حمود**، فلسفة اللغة عند **لودفيغ فتغنشتاين**، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، .2009

3 ـ **سيبويه**، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح **عبد السلام محمد هارون**، بإثبات صفحات طبعة بولاق، عالم الكتب، ط3، بيروت، .1983

4 ـ **د. شوقي ضيف**، المدارس النحوية، دار المعارف، ط5، مصر، 1983.
5 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، مدخل إلى علم اللسان الحديث(4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللغة العربية، مجلّة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، العدد4، الجزائر، 1974/73.
6 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، مدخل إلى علم اللسان الحديث(2)، مجلّة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، المجلد(1)، الجزء(2)، الجزائر، 1971.
7 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، مدخل إلى علم اللسان الحديث(3)، مجلة اللسانيات، المجلد الثاني(1)، الجزائر، 1972.
8 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء1، الجزائر، 2007.
9 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء(1)، 2007 (منشورات المجمع الجزائري للغة العربية).
10 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، الجملة في كتاب **سيبويه**، بحث منشور في كتابه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزء الأول، 2007.
11 ـ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، المرجع السابق، نفسه.
12 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي، المرجع السابق، نفسه، الجزء(2)، الجزائر، 2007.
13 ــ د. عبد الرحمن الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد4، الجزائر، 2006.
14 ــ **د. عبد الرحمن الحاج صالح**، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد6، الجزائر، 2007.
15 ــ **د. عبد القادر المهيري وحمادي حمود وعبد السلام المسدّي**، النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، ط1، تونس، 1988.
16 ـ **د. مازن الوعر**، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية والتحويلية، محاولة سبرها وتطبيقها على النحو العربي، مجلّة اللسانيات، العدد6، الجزائر، 1986.
17 ــ **د. محمد مهران**، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
18 ـ **د. يمنى طريف الخولي**، جدلية المثالية والواقعية في التصوّر الأنطولوجي للعالم عند **برتراند رسل**، مجلة عالم الفكر، المجلد30، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2001.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Austin (J.L): Quand dire, c'est faire, traduction, Giles Lane, édition du seuil, Paris, 1994.
2- Charles Henri Favrod, La linguistique, Paris, 1978.
3- Chomsky (Noam), Aspects de la théorie syntaxique, trad, Jean Claude Milner, édition du seuil, Paris, 1971.
4- Benveniste (E), Problèmes de linguistique générale, Editions Cérès, Tynis, 1995.
5- Saussure (F.D), cours de linguistique générale, édition critiqué par tullio de mouro, payothèque, Paris 1983.
6- Sioufi (G), Van raemdonck (D), 100 fiches pour comprendre la linguistique, Brèal, Rosney, 1999.

q q